

No. 54787*

**Turkey
and
Qatar**

Security Cooperation Protocol in education and training between the Government of the Republic of Turkey and the Government of the State of Qatar. Doha, 2 December 2015

Entry into force: *18 January 2017 by notification, in accordance with article 14*

Authentic texts: *Arabic, English and Turkish*

Registration with the Secretariat of the United Nations: *Turkey, 24 November 2017*

**No UNTS volume number has yet been determined for this record. The Text(s) reproduced below, if attached, are the authentic texts of the agreement /action attachment as submitted for registration and publication to the Secretariat. For ease of reference they were sequentially paginated. Translations, if attached, are not final and are provided for information only.*

**Turquie
et
Qatar**

Protocole de coopération en matière de sécurité relatif à l'éducation et à la formation entre le Gouvernement de la République turque et le Gouvernement de l'État du Qatar. Doha, 2 décembre 2015

Entrée en vigueur : *18 janvier 2017 par notification, conformément à l'article 14*

Textes authentiques : *arabe, anglais et turc*

Enregistrement auprès du Secrétariat de l'Organisation des Nations Unies : *Turquie, 24 novembre 2017*

**Aucun numéro de volume n'a encore été attribué à ce dossier. Les textes disponibles qui sont reproduits ci-dessous sont les textes originaux de l'accord ou de l'action tels que soumis pour enregistrement. Par souci de clarté, leurs pages ont été numérotées. Les traductions qui accompagnent ces textes ne sont pas définitives et sont fournies uniquement à titre d'information.*

مادة (10)

أي خلاف قد ينشأ عن تفسير أحكام هذا البروتوكول تتم تسويته بواسطة التشاور والمفاوضات عبر الطرفين.

مادة (11)

السلطات المختصة المسئولة عن تنفيذ أحكام هذا البروتوكول هي :
بالنسبة لحكومة دولة قطر :
- وزارة الداخلية (إدارة التعاون الدولي).
بالنسبة لحكومة جمهورية تركيا :
- وزارة الداخلية .

مادة (12)

يجوز تعديل أحكام هذا البروتوكول، أو أي نص من نصوصه باتفاق الأطراف كتابةً ، دون المساس بالتشريعات الوطنية و الإجراءات القانونية المعمول بها في كلا البلدين.

مادة (13)

يستخدم كل من الطرفين لغة دولته في حالات التعاون ضمن إطار هذا البروتوكول مع ترجمة مصدقة باللغة الانجليزية.

مادة (14)

يدخل هذا البروتوكول حيز النفاذ اعتباراً من تاريخ آخر إخطار بإتمام الإجراءات التشريعية والقانونية المعمول بها في كلا البلدين، ويسري لمدة (3) ثلاث سنوات، ويمدد تلقائياً لمدة أو لمدد أخرى مماثلة، ما لم يخطر أحد الطرفين الطرف الآخر كتابة عبر القنوات الدبلوماسية برغبته في إنهائه وذلك قبل (6) ستة أشهر على الأقل من تاريخ إنهائه أو انتهاء مدة سريانه.

- 2- يتم تقديم الطلبات الخاصة بهذا البرتوكول كتابةً، مباشرة أو عبر القنوات الدبلوماسية لدى الطرف المقدم له الطلب، ويرسل الطلب بالبريد، أو بالفاكس، أو بأي طريقة أخرى يتم الاتفاق عليها من قبل السلطات المختصة.
- 3- يتضمن الطلب البيانات الضرورية لتنفيذه، وكذلك صور من الوثائق المتعلقة بالموضوع التي يجب أن توقع وتختتم من قبل السلطة المختصة لدى الطرف الطالب.
- 4- في الحالات الطارئة، يجوز تقديم الطلب شفاهة على أن يتم تأكيده كتابةً خلال (48) ساعة، ويمكن طلب معلومات إضافية عند الضرورة حول تنفيذ الطلب.
- 5- وعندما لا يكون تنفيذ الطلب في مجال اختصاص السلطات المختصة لدى الطرف المطلوب منه المساعدة وفقاً لهذا البرتوكول، على ذلك الطرف أن يقوم بتحويل الطلب للسلطة المختصة المعنية بالتنفيذ، ويتم إخطار السلطة المختصة لدى الطرف الطالب بهذا الإجراء.

مادة (6)

يلتزم كل طرف بخصوصية وسرية المعلومات والوثائق والمواد التي يتلقاها من الطرف الآخر، وعدم نقلها إلى أي طرف ثالث إلا بموجب تفويض مكتوب من الطرف مقدم المعلومة، ويجب أن يتم أي طلب للمعلومات أو الوثائق السرية كتابةً، وأن يتضمن أي طلب للمعلومة وصفاً مختصراً للأسباب التي تبرر الطلب.

مادة (7)

سيتم تحديد تكاليف أي نشاط أو برنامج تدريبي بين الطرفين كتابةً في عقود ثنائية منفصلة، على أن يتم التوقيع عليها من قبل الطرفين.

مادة (8)

في حالة إنهاء أو إبطال هذا البرتوكول وفقاً لأحكام المادة (14)، لا يجوز تعليق أو إيقاف أي نشاط تم البدء فيه وفقاً لأحكام هذا البروتوكول دون موافقة من قبل الطرفين.

مادة (9)

لا تخل أحكام هذا البرتوكول بالحقوق والالتزامات المستمدة من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية أو الثنائية التي تكون إحدى الدولتين طرفاً فيها.



مادة (4)

يجب على الطرف الثاني أن يقوم بتحديد كافة الضوابط والشروط والمقابل المادي لكل دورة من الدورات التدريبية التي يرغب الطرف الأول التعاقد على تنفيذها وذلك وفقاً لما يلي:-

- 1- عنوان ووصف شامل عن الدورة، بما في ذلك بيان مفصل عن موضوعاتها وأهدافها ونتائج مخرجاتها.
- 2- السيرة الذاتية والعلمية ومدة الخبرة العملية للمدربين (للمساعدة في اختيار المشاركين)
- 3- مكان التدريب ، الأسلوب التدريبي (متنقل/ في موقع)، مكان السكن و الطعام، والعدد الأقصى للمتدربين.
- 4- مدة النشاط التدريبي بحسب أيام التدريب والأيام التقويمية.
- 5- متطلبات خاصة بالدورة، كغرف الاجتماعات ، الوسائل التدريبية، الكتب، الوثائق، المواد، المعدات، و التقدير و التقييم اللازمين للتعليم أو الزيارات الميدانية.
- 6- أعضاء الفريق العلمي.
- 7- تكلفة الدورة والتجهيزات ذات الصلة، لتحديد المقدرة التشغيلية.
- 8- التاريخ المقترح لوصول المدربين إلى موقع التدريب وتاريخ بدء التدريب .
- 9- تحديد كيفية سداد الرسوم والتكلفة الإجمالية لكل دورة على حده وذلك بالتنسيق بين الطرفين وفقاً للإجراءات التنظيمية المتبعة لدى الطرفين.
- 10- يجب على الطرف الموفد أن يقوم بتوفير تأمين صحي لمنسوبيه من المتدربين وعائلاتهم وذلك أثناء مدة تدريبهم في بلد الطرف الثاني.
- 11- يجب على المتدربين الالتزام بالقوانين والأنظمة المعمول بها في بلد الطرف الثاني، واعتبارهم أحد منسوبي الطرف الثاني فيما يتعلق بالتشريعات التأديبية والعقابية، وفي حال الغاء الدورة من قبل الطرف الأول كمغادرة المتدربين أو استدعائهم أو قيامهم بالاستراحة أو في حالة الوفاة، تدفع تكاليف الدورة من قبل الطرف المرسل.

مادة (5)

- 1- التعاون في إطار هذا البروتوكول يتم وفقاً لطلبات تقدم من السلطات المختصة .

- 3- يجب أن يعمل الطرفان في مشاريع البحوث الأمنية والاستفادة من تفتيات الاتصال عن بعد لعقد المحاضرات العلمية للطلاب.
- ج- إلحاق وانتداب العاملين:-
- يجوز لأي من الطرفين إلحاق وانتداب بعض من منسوبيهم للاستفادة من تجارب الطرف الآخر.
- د- إعارة العاملين:-
- يجوز للطرفين طلب إعارة مختصين بغرض المشاركة في مجالات أمنية معينة تحدد بعقود منفصلة.
- هـ- تبادل الزيارات:-
- لكل من الطرفين زيارة بلد الطرف الآخر لغرض دراسة المجالات الممكنة للتعاون والتدريب وتبادل الخبرات والمعلومات الفنية.
- و- الاستشارات
- يجوز للطرفين تسمية مستشارين يتمتعون بصفة البعثة الدائمة لدى الطرف الآخر، وذلك من أجل تبادل المعرفة و الخبرة في المسائل التعليمية والتدريبية و الفنية واللوجستية.

مادة (3)

- (1) تجتمع اللجنة المشتركة بين البلدين مرة كل عام في أوقات يتم الاتفاق عليها ولها أن تعقد اجتماعات أخرى إذا دعت الحاجة لذلك .
- (2) علي اللجنة متابعة التقدم الحاصل في النشاطات والمشروعات المتفق عليها وإعطاء التوجيهات والحلول العملية اللازمة.
- (3) على اللجنة مناقشة الموضوعات التي تحقق المصلحة الأمنية المشتركة للبلدين.
- (4) للجنة العمل المشتركة الحق في تشكيل سكرتارية مشتركة لعمل الدعم اللازم للجنة ، ولها أن تضم في عضويتها أحد الأعضاء إذا استجدت أوجه تعاون أو أنشطة أو دعت الحاجة لذلك.
- (5) لا يجوز لأي من الطرفين أن يضم إلى عضوية اللجنة المشتركة بين البلدين طرفاً ثالثاً من خارج وزارتي الداخلية للطرفين إلا بموافقة كتابية من الطرف الآخر.

[ARABIC TEXT – TEXTE ARABE]

بروتوكول للتعاون الأمني في مجالات التدريب والتعليم
بين حكومة جمهورية تركيا وحكومة دولة قطر

إن حكومة دولة قطر ، وتمثلها وزارة الداخلية ، الطرف الأول .
وحكومة جمهورية تركيا ، وتمثلها وزارة الداخلية ، الطرف الثاني .
والمشار إليهما فيما بعد بـ " الطرفان " ،
رغبة منهما في توطيد علاقات الصداقة والتعاون بينهما ،
واقتناعا منهما بأهمية التعاون الأمني في مجالات التدريب والتعليم وتبادل الخبرات ،
واتخاذ الخطوات الضرورية لتحقيق ذلك ، ورفع مستوى التعاون بين إدارات الأمن
وإدارات تنفيذ القانون لدى الطرفين ،
واستناداً للاتفاقية الأمنية الموقعة بين البلدين عام 2001م، و علي وجه الخصوص،
المادة رقم (6) من الاتفاقية، اتفق الطرفان على الآتي:-

مادة (1)

يتعاون الطرفان فيما بينهما، في إطار أحكام هذا البروتوكول، في مجالات
التعاون الأمني والتدريب والتعليم وتبادل الخبرات وتعزيز القدرات المشتركة، وذلك
بما لا يتعارض مع التشريعات الوطنية لدولتيهما.

مادة (2)

أ- التدريب:-

يجوز للطرفين ابتعاث منسوبي الوزارة للالتحاق وحضور الدورات في
الأكاديميات أو المؤسسات التدريبية والوحدات التابعة للطرف الآخر.

ب- الجانب الأكاديمي:-

1- يجوز للطرف الأول ابتعاث منسوبيه لحضور و دراسة الدرجات التدريبية
الأولي لقادة الشرطة، و درجات الماجستير و الدكتوراه، وذلك بأكاديمية
الشرطة الوطنية التركية، شريطة استيفائهم لمعايير ومتطلبات الأكاديمية.

2- تبادل الخبرات من خلال عقد ورش عمل وندوات في العديد من مجالات
العلوم الأمنية والشرطية، على أن يستفيد الطرف الأول من خبرة أكاديمية
الشرطة الوطنية التركية والوحدات التدريبية التابعة لمؤسسات تنفيذ القانون
في مجالات التطوير والتخطيط الاستراتيجي.



[ENGLISH TEXT – TEXTE ANGLAIS]

**SECURITY COOPERATION PROTOCOL IN EDUCATION AND TRAINING
BETWEEN THE GOVERNMENT OF THE REPUBLIC OF TURKEY AND
THE GOVERNMENT OF THE STATE OF QATAR**

Whereas, The Government of the Republic of Turkey (Second Party) :

The Government of the State of Qatar, (First Party):

Hereinafter jointly referred to as the “Two Parties”,

Aiming to further enhance and develop mutual friendly relations and cooperation;

Believing in the importance of security cooperation in the fields of training, education and exchange of expertise, the importance of undertaking the necessary procedures to this end and enhancing cooperation among security and law enforcement departments within the Parties;

Taking into consideration the Security Cooperation Agreement signed by and between the two States in the year 2001 and with special reference to Article 6 thereof;

Now therefore, the Two Parties have agreed as follows:

Article 1

The Two Parties shall cooperate within the framework of this Protocol and without prejudice to the national legislations of the States thereof, in the fields of security, training, education, exchange of expertise and mutual capacity building.

Article 2

A.Training:

The Two Parties may send the employees thereof to join and attend courses at the academies or training institutions and unions of the other Party.

B.Academics:

1. The first party may send the employees thereof to attend and read for First Grade Training Of Police Chiefs, Master’s and PhD degrees at the Turkish National Police Academy, given that they satisfy the criteria of the Academy.

2. Workshops and seminars in different fields of police and security sciences shall be held for exchange of expertise and for the first Party to benefit from the experience of the Turkish National Police Academy and Law Enforcement Training Units in development and strategic planning.

3. The Two Parties, shall work on security research projects and benefit from distance communication technologies in holding lectures for the students.

C. Attachment and Assignment:

Each Party may attach or assign any of the employees thereof to benefit from the experience of the other Party

D. Secondment:

The Parties may request the secondment of experts for the purpose of participating in specific security fields to be defined in accordance with separate protocols.

E. Exchange of Visits:

Each Party may visit the state of the Other Party for the purpose of discussing potential fields for cooperation, training, exchange of expertise and technical knowledge.

F. Counseling:

The Parties may appoint consultants in permanent mission status in the other Party in order to exchange knowledge and experience on education-training and technical-logistical issues.

Article 3

1. The Joint Committee shall hold one annual meeting on the time to be agreed upon and shall have the right to hold additional meetings whenever deemed necessary.
2. The Committee shall follow up the progress of and give proper guidance and practical solutions on the activities and projects agreed upon
3. The Committee shall discuss the subjects serving the mutual security interests of the two States
4. The joint working committee shall have the right to form a joint secretariat to mobilize necessary support to the joint working group and shall have the right to amend the membership of such secretariat to accommodate the different fields of cooperation.
5. Neither Party shall have the right to include a third party in the membership of the joint working committee from outside the Ministries of Interior of both Parties without the written consent of the other Party.

Article 4

The second party shall set all regulations, rules and fees for each training course, the first party expresses interest in, according to the following:

1. Title and full description of the course including detailed description of the subjects, aims and expected results thereof
2. Resume of the trainers including the academic and practical experiences thereof (to aid in selecting the participants)
3. Training location, training methods (mobile/on-site), board and lodging location and the maximum number of trainee
4. Duration of the training activity in terms of training days and calendar days
5. Course requirements such as meeting rooms, training aid, books, documents, material, equipment, assessment and evaluation needed in education or field visits
6. Members of the scientific team
7. Costs of the course and relevant fixtures; to determine the operational capacity
8. Suggested start date and arrival date of trainers at the training location
9. Payment method of fees and total costs of each course independently; to be coordinated between the Two Parties as per the applicable organisational procedures thereof
10. Trainee personnel and their relatives shall be insured with a health insurance with international validity by the Sending Party before the courses start.
11. Trainee personnel shall be subject to the laws and regulations in force in the Receiving Party when they stay in the Receiving Party. The trainee personnel shall be considered as the personnel of the Receiving Party in respect of penal and disciplinary legislation. The costs of leaving the course, calling back, relaxation and decease shall be paid by the Sending Party.

Article 5

1. Cooperation as per this Protocol shall be based on applications by the competent authorities
2. Applications in accordance with this Protocol shall be made in writing, either directly or through diplomatic channels to the receiving Party, and shall be sent by mail, fax or any other means to be agreed upon by the competent authorities.
3. The application shall include all the data necessary for the processing thereof, including without limitation copies of relevant documents signed and sealed by the competent authority (ies) of the requesting Party.

4. In case of urgency, the application may be made verbally provided it shall be confirmed in writing within a maximum of 48 hours; additional information may be requested, when necessary, for the processing of the application.

5. In case processing the application is not under the jurisdiction of the authority of the authority of the receiving Party under this Protocol, such Party shall forward the application to the competent authority(ies) for execution and shall inform the competent authority of the requesting Party of such action.

Article 6

Each Party shall maintain the secrecy and confidentiality of the information, document and material received thereby from the other Party and shall not transfer such information to any third party without the written consent of one of the Parties. The classified information and document shall be requested in writing and any request of information shall include a brief justification.

Article 7

Cost of each training activity/programme will be determined separately according to bilateral consent in writing.

Article 8

In case of termination or annulment of this Protocol in accordance with the provisions of Article 14 thereof, no activity that has been started under this Protocol prior to the date of termination or annulment shall be suspended or abandoned in accordance hereto, without the approval of both Parties

Article 9

The provisions of this Protocol shall not prejudice the rights and obligations of any of the two State Parties thereto under any bilateral or international treaties or agreements to which such state is a party.

Article 10

Any disputes arising from or with relevance to the interpretation of the provisions of this Protocol shall be settled by way of consultation and negotiation between the Two Parties.

Article 11

The competent authorities for executing the provisions of this Protocol:

- In the Government of the Republic of Turkey
(Ministry of Interior)
- In the State of Qatar:
Ministry of Interior (International Cooperation Department)

Article 12

Any amendment to the provisions of this Protocol shall be made in writing by agreement by and between the Parties and without prejudice to the applicable national legislations and legal procedures in both states.

Article 13

Each Party shall use the language of the state thereof in any cooperation activity under this Protocol with certified English translation.

Article 14

This Protocol shall enter into force as of the date of the last notification of consummation of necessary legislative and legal procedures in both states and shall be valid for three (3) automatically renewable years unless one Party notifies the other Party in writing through diplomatic channels with desire thereof to terminate this Protocol (6) six months at least prior to the end date thereof or validity date thereof.

In witness whereof, the authorised signatories commissioned by the states thereof have signed and sealed this Protocol.

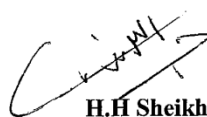
This Protocol has been signed in the city of Doha in the State of Qatar on this day 02/12/2015 in two original counterparts in the Turkish, Arabic and English languages each, with each text having the same authenticity, in case of discrepancy the English text shall prevail.

**For The Government of the Republic
of Turkey**



Efkan ALA
Minister of Interior

**For The Government of the State of
Qatar**



H.H Sheikh
Abdullah Bin Nasser Al Thani
Prime Minister and Minister Of Interior

[TURKISH TEXT – TEXTE TURC]

**TÜRKİYE CUMHURİYETİ HÜKÜMETİ İLE KATAR DEVLETİ HÜKÜMETİ
ARASINDA EĞİTİM VE ÖĞRETİM KONULU GÜVENLİK İŞBİRLİĞİ
PROTOKOLÜ**

Bundan böyle müştereken ‘İki Taraf olarak anılacak olan Türkiye Cumhuriyeti Hükümeti (İkinci Taraf) ve ‘Katar Devleti Hükümeti (Birinci Taraf) ;

Karşılıklı dostane ilişkileri ve işbirliğini daha da ilerletip geliştirmeyi amaç edinerek;

Eğitim, öğretim ve uzmanlık teatisi alanlarında güvenlik işbirliğinin önemine, bu amaca yönelik olarak gerekli prosedürlerin uygulanmasının ve İki Tarafın güvenlik ile kanun uygulama kurumları arasında işbirliğinin artırılmasının mühim olduğuna inanarak;

İki Devlet arasında 2001 yılında imzalanan Güvenlik İşbirliği Anlaşmasını göz önünde bulundurarak ve 6. Maddeye özellikle atıfta bulunarak;

Taraflar olarak aşağıdaki hususlarda anlaşmaya varmışlardır:

Madde 1

İki Taraf, işbu Protokol çerçevesinde, devletlerin ulusal mevzuatlarına halel getirmeksizin güvenlik, eğitim, öğretim, uzmanlık teatisi ve karşılıklı kapasite artırımı alanlarında işbirliğinde bulunacaktır.

Madde 2

A. Eğitim:

İki Taraf, diğer Tarafın akademilerinde ya da eğitim kurumlarında kurslara katılım sağlamaları için çalışanlarını gönderebilir.

B. Akademik Alan:

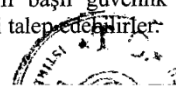
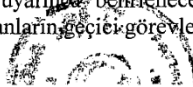
1. Birinci Taraf, Akademinin kriterlerini karşılamaları durumunda, Türk Polis Akademisi’nde Polis Şefleri Birinci Kademe Eğitimi, Yüksek Lisans ve Doktora eğitimlerine iştirak edip bu eğitimleri almaları için çalışanlarını gönderebilir.
2. Gelişim ve stratejik planlama alanında Türk Polis Akademisi’nin ve Kanun Uygulama Eğitim Birimlerinin haiz olduğu tecrübelerden yararlanmak üzere Birinci Taraf için uzmanlık teatisi amacıyla polis ve güvenlik bilimlerinin farklı alanlarında çalıştay ve seminerler düzenlenecektir.
3. İki Taraf, güvenlik araştırma projeleri üzerinde çalışmalar gerçekleştirecek ve öğrenciler için ders verilmesinde uzaktan muhabere teknolojilerinden yararlanacaktır.

C. Atama ve Görevlendirme

Her bir Taraf, diğer Tarafın tecrübesinden yararlanılması için çalışanlarını atayıp görevlendirme yapabilirler.

D. Geçici Görevlendirme

Taraflar, münferit protokoller uyarınca belirlenecek olan belli başlı güvenlik alanlarına katılmaları amacıyla uzmanların geçici görevlendirilmesini talep edebilirler.



E. Ziyaret Mübadelesi

Her bir Taraf, işbirliği, eğitim, uzmanlık ve teknik bilgi teatisi için potansiyel işbirliği alanlarını görüşmek amacıyla diğer Tarafın Devletini ziyaret edebilir.

F. Danışmanlık

Taraflar, Eğitim-öğretim ve teknik-lojistik konularında bilgi ve tecrübe tebdili yapılabilmesi amacıyla, diğer Tarafıta daimi misyon statüsü çerçevesinde danışmanlar tayin edebilirler.

Madde 3

- 1.Ortak Komite, üzerinde anlaşmaya varılacak zamanlarda yıllık bir toplantı düzenleyecektir ve gerekli olarak addedilirse ek toplantılar düzenleme hakkına da sahip olacaktır.
2. Komite, üzerinde anlaşmaya varılan faaliyet ve projelere ilişkin süreci takip edecek ve bunlara yönelik gerekli yönlendirmeyi ve pratik çözümleri temin edecektir.
3. Komite, iki Devletin karşılıklı güvenlik çıkarlarına hizmet eden konuları ele alacaktır.
4. Ortak Çalışma Komitesi, ortak çalışma grubuna gerekli desteğin verilmesi için ortak bir sekreteryaya oluşturma hakkına ve bu gibi bir sekreteryanın üyeliğini farklı işbirliği alanlarına uyacak şekilde tadil etme hakkına sahip olacaktır.
5. Taraflardan hiçbirisi, diğer Tarafın yazılı rızası olmaksızın, iki Tarafın İçişleri Bakanlıkları dışından üçüncü taraf bir üyeliği ortak çalışma komitesine dâhil etme hakkına sahip olmayacaktır.

Madde 4

İkinci Taraf, aşağıda yer alan hususlar uyarınca, Birinci Tarafın ilgisi olduğunu belirttiği her bir eğitim için tüm yönetmelik, kural ve ücretleri belirleyecektir:

1. Konu, amaç ve beklenen sonuçların ayrıntılı tanımlaması da dâhil olmak üzere kursun başlığı ve tam tanımı
2. İlgili olan akademik ve pratik tecrübeleri dâhil olmak üzere eğitimcilerin özgeçmişleri (katılımcıların seçilmesinde yardım sağlamak üzere)
3. Eğitim yeri, eğitim yöntemleri (mobil/yerinde), iase ve ibate yerleri ve azami kursiyer sayısı
4. Eğitim günleri ve takvim günleri bağlamında eğitim faaliyetinin süresi
5. Toplantı odaları, eğitim yardımı, kitap, doküman, materyal, ekipman, eğitimde ya da saha ziyaretlerinde gerekli olan ölçme-değerlendirme gibi kurs gereklilikleri
6. Bilim ekibinin üyeleri
7. Operasyonel yeterliliği belirlemek üzere kursa ve ilgili tamamlayıcı parçalara ilişkin ücretler
8. Önerilen başlama tarihi ve eğitimcilerin eğitim yerine varış zamanları
9. Ücretlerin ödenme şekli ve münferit olarak her bir kursa dair toplam maliyet. Uygulanabilir olan teşkilat prosedürlerine göre iki Taraf arasında koordine edilecektir.
10. Kursiyer personel ve yakınları, kurs başlamadan evvel Gönderen Tarafça uluslararası bir geçerliliği olan sağlık sigortası ile sigortalı hale getirilecektir.

11. Kursiyer personel, Kabul Eden Tarafta kaldıkları sürece, Kabul Eden Tarafın yürürlükte olan kanun ve yönetmeliklerine tabi olacaktır. Kursiyer personel, ceza ve disiplin mevzuatı bağlamında Kabul Eden Tarafın personeli olarak göz önünde bulundurulacaktır. Kurstan ayrılma, geri çağırılma, istirahat ve ölüm masrafları Gönderen Tarafça karşılanacaktır.

Madde 5

1. İşbu Protokol uyarınca işbirliği, yetkili makamların müracaatlarına dayanacaktır.
2. Bu Protokol uyarınca müracaatlar yazılı şekilde, direkt olarak ya da diplomatik kanallar aracılığıyla Alıcı Tarafa yapılacaktır ve elektronik posta, faks ya da yetkili makamlarca üzerinde anlaşmaya varılan diğer şekillerde gönderilecektir.
3. Müracaat, Talep eden Tarafın yetkili makamı (makamları) tarafından imzalanıp mühürlenilen ilgili belgelerin sınırlı olmayan kopyaları dâhil olmak üzere ilgili süreç için gerekli olan tüm verileri içerecektir.
4. Acil durumda, azami 48 saat içerisinde yazılı olarak teyit edilmesi kaydıyla müracaat sözlü olarak yapılabilir; müracaata yönelik işlem yapılmasında gerekli olduğunda ek bilgi talep edilebilir.
5. Müracaata yönelik işlem yapılması bu Protokol uyarınca Kabul eden Tarafın yetkisi dâhilinde değilse bu Taraf, işlem yapılması için müracaatı yetkili makama/makamlara ileticektir ve talep eden Tarafın yetkili makamını bu işlemde haberdar edecektir.

Madde 6

Her bir Taraf, diğer Taraftan aldığı bilginin hususiyetini ve gizliliğini muhafaza edecektir ve bu gibi bilgileri, diğer Tarafın yazılı izni olmaksızın üçüncü bir Tarafa iletmeyecektir; her türlü bilgi talebi kısa bir gerekçe içermelidir.

Madde 7

Her bir eğitim faaliyetinin/programının masrafı karşılıklı ve yazılı rıza uyarınca münferiden belirlenecektir.

Madde 8

İşbu Protokolün ilgili 14. Maddesinin hükümleri uyarınca; fesih ya da iptal edilmesi durumunda her iki Tarafın da rızası olmadan Protokol uyarınca sonlanma ya da iptal tarihinden önce başlayan hiçbir faaliyet askıya alınmayacak ya da iptal edilmeyecektir.

Madde 9

İşbu Protokolün hükümleri, Devletlerin taraf oldukları herhangi bir ikili ya da uluslararası anlaşma veya anlaşma uyarınca mevcut olan hakları ve yükümlülüklerine hâlel getirmeyecektir.

Madde 10

İşbu Protokol hükümlerinin yorumlanmasından ya da yorumlanmasına ilişkin olarak ortaya çıkan herhangi bir anlaşmazlık İki Taraf arasındaki istişare ve müzakereler yoluyla çözümlenecektir.

Madde 11

İşbu Protokol hükümlerinin yerine getirilmesinden sorumlu olan yetkili makamlar şu şekildedir:

- Türkiye Cumhuriyeti Hükümeti'nde
(İçişleri Bakanlığı)
- Katar Devleti'nde
İçişleri Bakanlığı (Uluslararası İlişkiler Dairesi)

Madde 12

Protokolün hükümlerine ilişkin herhangi bir değişiklik, Taraflar arasındaki anlaşma ile yazılı olarak ve her iki devletin uygulanabilir olan ulusal mevzuatlarına ve dâhili prosedürlerine hâlel getirmeksizin yapılacaktır.

Madde 13

Her bir Taraf, bu Protokol uyarınca herhangi bir işbirliği faaliyetinde onaylı İngilizce tercümesi ile birlikte kendi devletlerinin lisanını kullanacaktır.

Madde 14

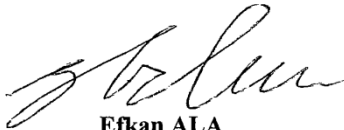
İşbu Protokol, iki Devlette de gerekli olan yasal ve hukuki prosedürlerin tamamlandığına ilişkin son bildirimin alındığı tarih itibarıyla yürürlüğe girecektir. Taraflardan herhangi birisi bu Protokolü sonlandırmaya ilişkin isteğini diplomatik kanallar aracılığıyla, ilgili sonlanma tarihi ya da geçerlilik tarihi öncesinde en az altı (6) ay içerisinde yazılı olarak diğer Tarafa bildirmediği sürece otomatik olarak yenilenen üç (3) yıl için geçerli olacaktır.

Yukarıdaki hususlar muvacehesinde; Devletleri tarafından görevlendirilen imza yetkilileri bu Protokolü imzalamış ve mühürlemişlerdir.

İşbu Protokol, 02/12/2015 tarihinde, Katar Devletinin Doha şehrinde, her biri eşit derecede geçerli olmak üzere Türkçe, Arapça ve İngilizce dillerinde iki orijinal nüsha halinde tanzim edilmiştir. Yorumlamadan doğan farklılıklarda İngilizce metin esas alınacaktır.

Türkiye Cumhuriyeti Hükümeti Adına

Katar Devleti Hükümeti Adına



Efkan ALA
İçişleri Bakanı



H.H. Sheikh
Abdullah Bin Nasser Al Thani
Başbakan ve İçişleri Bakanı



[TRANSLATION – TRADUCTION]

PROTOCOLE DE COOPÉRATION EN MATIÈRE DE SÉCURITÉ RELATIF À L'ÉDUCATION ET À LA FORMATION ENTRE LE GOUVERNEMENT DE LA RÉPUBLIQUE TURQUE ET LE GOUVERNEMENT DE L'ÉTAT DU QATAR

Le Gouvernement de la République turque (deuxième Partie) :

Le Gouvernement de l'État du Qatar (première Partie) :

Ci-après dénommés conjointement les « deux Parties »,

Désireux de renforcer et d'améliorer les relations amicales et la coopération ;

Convaincus de l'importance de la coopération en matière de sécurité relative à la formation, à l'éducation et à l'échange d'expertise, de l'importance d'entreprendre les procédures nécessaires à cette fin et de renforcer la coopération entre les services chargés de la sécurité et de l'application de la loi au sein des Parties ;

Tenant compte de l'Accord de coopération en matière de sécurité signé par et entre les deux États en 2001 et se référant particulièrement à son article 6 ;

Les deux Parties sont convenues de ce qui suit :

Article premier

Les deux Parties coopèrent dans le cadre du présent Protocole, sans préjudice de la législation interne de leurs États, dans les domaines de la sécurité, de la formation, de l'éducation, de l'échange d'expertise et de la constitution mutuelle de capacités.

Article 2

A. Formation :

Les deux Parties peuvent envoyer leurs employés suivre des cours dans les universités ou les institutions de formation et les syndicats de l'autre Partie.

B. Universitaires :

1. La première Partie peut envoyer ses employés suivre et donner des cours pour former des responsables de services de police, ainsi que des cours de maîtrise et de doctorat à l'École nationale de police turque, à condition qu'ils répondent aux critères de l'École.

2. Des ateliers et des séminaires dans différents domaines des sciences de la police et de la sécurité sont organisés pour permettre un échange d'expertise et pour que la première Partie bénéficie de l'expérience de l'École nationale de police turque et des services de formation des forces de l'ordre en matière de développement et d'élaboration de stratégies.

3. Les deux Parties travaillent sur des projets de recherche en matière de sécurité et bénéficient de technologies de communication à distance pour la tenue de conférences à l'intention des étudiants.

C. Rattachement et affectation :

Chaque Partie peut rattacher ou affecter les employés de son choix pour bénéficier de l'expérience de l'autre Partie.

D. Détachement :

Les Parties peuvent demander le détachement d'experts afin de coopérer dans des domaines de sécurité spécifiques à définir conformément à des protocoles séparés.

E. Échange de visites :

Chaque Partie peut se rendre sur le territoire de l'État de l'autre Partie afin de discuter des domaines potentiels de coopération, de formation, d'échange d'expertise et de connaissances techniques.

F. Conseil :

Les Parties peuvent nommer des consultants en mission permanente dans l'autre Partie afin d'échanger des connaissances et des données d'expériences sur les questions en matière d'éducation, de formation, de technique et de logistique.

Article 3

1. Le Comité mixte organise une réunion annuelle à une date définie et a le droit d'organiser d'autres chaque fois que cela est jugé nécessaire.

2. Le Comité suit l'évolution des activités et des projets convenus, donne des conseils appropriés et propose des solutions pratiques.

3. Le Comité discute des sujets servant les intérêts de sécurité mutuels des deux États.

4. Le comité de travail conjoint a le droit de constituer un secrétariat conjoint pour mobiliser l'appui nécessaire au groupe de travail conjoint et a le droit de modifier la composition de ce secrétariat pour tenir compte des différents domaines de coopération.

5. Aucune des Parties n'a le droit d'inclure dans la composition du comité de travail conjoint une tierce partie extérieure au Ministère de l'intérieur des deux Parties sans le consentement écrit de l'autre Partie.

Article 4

La deuxième Partie établit l'ensemble des règlements, des règles et des frais pour chaque cours de formation pour lequel la première Partie exprime de l'intérêt, selon les modalités suivantes :

1. Titre et description complète du cours, y compris une description détaillée des sujets, des objectifs et des résultats escomptés.

2. Curriculum vitae des formateurs, y compris leurs expériences académiques et pratiques (pour faciliter la sélection des participants).

3. Lieu de formation, méthodes de formation (mobile/sur site), lieu d'hébergement et de restauration et nombre maximal de stagiaires.

4. Durée de la formation en nombre de jours de formation et de jours calendaires.

5. Besoins liés aux cours, tels que les salles de réunion, les aides à la formation, les livres, les documents, le matériel, l'équipement, l'appréciation et l'évaluation nécessaires à l'enseignement ou aux visites sur le terrain.

6. Membres de l'équipe scientifique.
7. Coûts de la formation et des aménagements pertinents ; pour déterminer la capacité opérationnelle.
8. Date de début et date d'arrivée suggérées des formateurs sur le lieu de formation.
9. Mode de paiement des frais et coût total de chaque cours indépendamment ; à coordonner entre les deux Parties conformément aux procédures organisationnelles applicables en la matière.
10. La Partie d'envoi assure le personnel stagiaire et les membres de leur famille à l'aide d'une assurance maladie valable à l'international avant le début des cours.
11. Le personnel stagiaire est soumis aux lois et règlements en vigueur dans la Partie d'accueil lors de son séjour au sein de la Partie d'accueil. Le personnel stagiaire est considéré comme le personnel de la Partie d'accueil au regard de la législation pénale et disciplinaire. Les frais relatifs à l'abandon de la formation, au rappel, à la rétractation et au décès sont à la charge de la Partie d'envoi.

Article 5

1. La coopération au titre du présent Protocole est fondée sur les demandes des autorités compétentes.
2. Les demandes présentées conformément au présent Protocole sont adressées par écrit, soit directement, soit par la voie diplomatique, à la Partie destinataire, et sont envoyées par courrier, par télécopie ou par tout autre moyen à convenir entre les autorités compétentes.
3. La demande comprend toutes les données nécessaires à son traitement, y compris, sans s'y limiter, les copies des documents pertinents signés et ratifiés par les autorités compétentes de la Partie requérante.
4. En cas d'urgence, la demande peut être adressée verbalement à condition d'être confirmée par écrit dans un délai maximum de 48 heures ; des informations complémentaires sont susceptibles de vous être demandées, si nécessaire, pour le traitement de la demande.
5. Dans le cas où le traitement de la demande ne relève pas de la compétence de l'autorité de la Partie destinataire en vertu du présent Protocole, cette Partie transmet la demande à l'autorité ou aux autorités compétentes pour exécution et informe l'autorité compétente de la Partie requérante de cette action.

Article 6

Chacune des Parties maintient le secret et la confidentialité des informations, des documents et du matériel reçus de l'autre Partie et ne les transfère à aucun tiers sans le consentement écrit de l'une des Parties. Les informations et documents classifiés sont demandés par écrit et toute demande d'information comporte une brève justification.

Article 7

Le coût de chaque activité/programme de formation sera déterminé séparément, dans le cadre d'un accord bilatéral écrit.

Article 8

En cas de dénonciation ou d'annulation du présent Protocole conformément aux dispositions de son article 14, aucune activité entreprise dans le cadre du présent Protocole avant la date de dénonciation ou d'annulation ne peut être suspendue ou abandonnée sans l'accord des deux Parties.

Article 9

Les dispositions du présent Protocole ne portent pas atteinte aux droits et obligations de l'un quelconque des deux États parties en vertu de tout traité ou accord bilatéral ou international auquel cet État est partie.

Article 10

Tout différend découlant de ou ayant trait à l'interprétation des dispositions du présent Protocole est réglé par voie de consultation et de négociation entre les deux Parties.

Article 11

Les autorités compétentes chargées de l'exécution du présent Protocole sont :

-Pour le Gouvernement de la République turque

(Ministère de l'intérieur)

-Pour le Gouvernement de l'État du Qatar :

Ministère de l'intérieur (Service de la coopération internationale)

Article 12

Toute modification des dispositions du présent Protocole doit être effectuée par écrit, par accord entre les Parties et sans préjudice de la législation et des procédures juridiques internes applicables dans les deux États.

Article 13

Chaque Partie utilise la langue de son État dans toute activité de coopération au titre du présent Protocole, avec une traduction anglaise certifiée.

Article 14

Le présent Protocole entre en vigueur à la date de la dernière notification de l'accomplissement des procédures législatives et juridiques nécessaires dans les deux États et reste valable pour une période de trois ans renouvelable automatiquement, à moins qu'une Partie ne notifie par écrit à l'autre Partie, par la voie diplomatique, son désir de dénoncer le présent Protocole six mois au moins avant la date d'expiration ou de validité de celui-ci.

EN FOI DE QUOI, les signataires autorisés mandatés par leurs États ont signé le présent Protocole et y ont apposé leur sceau.

FAIT à Doha (État du Qatar), le 2 décembre 2015, en deux exemplaires originaux en langues turque, arabe et anglaise, chaque texte faisant également foi. En cas de divergence, le texte anglais prévaut.

Pour le Gouvernement de la République turque :

EFKAN ALA
Ministre de l'intérieur

Pour le Gouvernement de l'État du Qatar :

S. A. CHEIKH ABDULLAH BIN NASSER AL THANI
Premier Ministre et Ministre de l'intérieur